

كيف نطمئن لـ «صحيح البخاري»، وقد كان يزوي الحديث بالمعنى؟

التاريخ : 25-08-2022 15:07:00

المصدر : مركز أصول

المؤلف : باحثو مركز أصول

نص السؤال

كيف نطمئن لـ «صحيح البخاري»، وقد كان يزوي الحديث بالمعنى؟

خاتمة الجواب

الجواب التفصيلي:

حقيقته هذه الشبهة: الطعن في السنة بالطعن في أصح الكُتُب المصنفة فيها، والجواب عنها يحتاج إلى بيان موقف البخاري من الرواية بالمعنى، وبيان معنى كلامه الذي استدلل به أصحاب الشبهة □
ويتبين ذلك من وجوه:

1- الإمام البخاري لا يعجز عن إقامة متن الحديث وأدائه على وجهه دون إخلال بمعناه؛ فليس في كتابته الحديث في بلد غير الذي سمعه فيه ما يقدح في الحديث:

فقد كان الإمام البخاري مشهودًا له بقوة الحفظ، واستحضاره للأسانيد، ومعرفته بالعلل الدقيقة، ومن كانت هذه صفته لا يصعب عليه إقامة متن الحديث وأداؤه على وجهه □

ثم إن الدليل بين أيدينا؛ فهذا صحيحه فيه آلاف الأحاديث، وقُلَّ حديثٌ منها إلا وقد رواه جماعة غيره عن شيخه وعن شيخ شيخه، وقد تتبّع ذلك المستخرجون عليه وشراؤه؛ فهل وجد أهل العلم تفاؤلاً مُجلاً بالمعنى يؤدي إلى فسادِه؟! كلاً، والله الحمد □

2- ليس في كلام البخاري المستدل به ما يدل على إخلاله في رواية الحديث:

فإن البخاري وإن كان يزوي الرواية بالمعنى - وكان ذلك من أسباب تفضيل بعض المغاربة لـ «صحيح مسلم»، على «صحيحه» - فإن ذلك الجواز مقيّد بقيد، وهو ألا تؤدّي الرواية بالمعنى إلى تغيير المعنى الأصلي □

أما قوله: «رُبَّ حديثٍ سمعته بالبصرة كتبتُه بالشام، ورُبَّ حديثٍ سمعته بالشام كتبتُه بمصر»، فقول له: يا أبا عبد الله، بكماله؟ قال:

فسكت». «تاريخ بغداد» (2/322) :-

فغايته ما في هذا: أنه كان يسمع الشيء ولا يكتئبه؛ حتى إذا وجد له مناسبة، أو ترجمة لائقة، كتبه، وسكوته لا يدل على أنه أخلّ بمعناه، وغايته ما يدل عليه: جواز الاختصار في الحديث بذكر بعضه؛ كما هو شأنه في كتابه: يقطع الحديث الواحد في عدة أبواب، مقتصرًا في كل باب على ما يليق به □

3- كلام البخاريّ المستدلّ به، ليس نصًّا أنه عني به الصحيح:

فإنه يحتول أن يكون قد عني به غير الصحيح، والكلام إذا تطرق إليه الاحتمال، بطل به الاستدلال؛ كما في القاعدة المعروفة □ وهذا الوجه إنما نذكره لمن أبي، ورفض الوجهين آنفي الذكر، وإلا فلو حمل كلامه على الصحيح، فليس فيه إشكال أيضًا بحمد الله □